

تفعيل التكامل الإقتصادي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغربية

كروي كريمة طالب دكتوراه جامعة الجزائر 03.

الاستاذ الدكتور سعود صالح المدرسة العليا للعلوم السياسية.

الملخص

تتناول هذه الورقة إمكانيات تفعيل التكامل الإقتصادي المغربي كضرورة لمواجهة التحديات المطروحة على دول المغرب العربي ومواكبة عصر التكتلات الإقليمية، وبالوقوف على واقع التكامل الإقتصادي المغربي، تبين أن هذا التكتل يعاني مجموعة من العوائق كان لها الأثر البالغ على تجميده، وهذا ما يستدعي تنسيق الجهود لإعادة تفعيله لإعتبرات متعددة، أهمها التحديات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية وكذلك تحديات البيئة الدولية التي تواجه دول المغرب العربي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقتصادي، المغرب العربي، التحديات المطروحة على دول المغرب العربي، اتحاد المغرب العربي.

Abstract :

This paper discusses the possibilities of activating the Maghreb economic integration as a necessity to face the challenges facing the Arab Maghreb countries and keeping pace with the era of regional blocs, and stand on the reality of the Maghreb economic integration, It shows that this bloc suffers a number of obstacles that have a great impact on its freezing. This requires coordination of efforts to re-establish it for several consideration, The most important are the economic, social and security challenges as well as the challenges of the international environment facing the Maghreb countries.

Key words : Economic intigration, Arab Maghreb, challenges facing the Arab Maghreb countries. Union Magrebine.

مقدمة:

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعد تكوين التكتلات الإقليمية، حيث أصبح التكامل الإقليمي الهدف التي تسعى لتحقيقه الدول الكبرى قبل الدول الصغرى لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة بمفردها، وقد ازدادت وتيرة المحاولات التكاملية في العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي نتيجة تزايد القضايا العابرة للدول، بفضل التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي والمواصلات من جهة و نجاح التجربة الأوروبية التي أصبحت مثالا يحتذى به في مختلف مناطق العالم من جهة أخرى.

ففي الإمبريكتين تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لإمريكا الشمالية NAFTA سنة 1992، و إتفاقيه السوق المشتركة لأمريكا الوسطى CACM، و تأسست رابطة دول جنوب آسيان ASEAN، وفي منطقة الخليج العربي تم إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا السياق حاولت دول المغرب العربي وحسب الخصوصية التي تتميز بها تكييف نفسها وفق المعطيات والمتطلبات المطروحة على الساحة الدولية من خلال صياغة إتحاد المغرب العربي سنة 1989، لتوحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التكامل المغاربي لمواجهة المستجدات الجديدة ضمن حركية البناءات التكاملية.

لكن التجربة التكاملية باءت بالفشل، فاتحاد المغرب العربي الذي بنيت عليه أمالا كبيرة كان بعيدا كل البعد عن الأهداف التي أنشئ من أجلها، فمند أكثر من 27 سنة بقي هذا الهيكل من دون فاعلية، لذا تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة التكامل الإقتصادي المغاربي من منطلق البحث في واقع هذا المسار وتشخيص العوائق التي تواجهه و البحث في الآليات الكفيلة بتفعيله لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية في ظل بيئة دولية معومة يحكمها منطق القوة والتكنات الإقتصادية، وعلية فإن دراسة التكامل المغاربي يستمد أهميته من ثقل الواقع الدولي. و لتحقيق هدف البحث تم تقسيمة إلى ثلاث نقاط رئيسية تتمثل في:

1-الإطار المفهومي والنظري للتكامل الإقتصادي.

أ- مفهوم التكامل الإقتصادي

ب- شروط ودرجات التكامل الإقتصادي

2-واقع التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي.

أ- مسار التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي .

ب- تحليل بعض المؤشرات الإقتصادية لبلدان المغرب العربي .

ج- معوقات التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي .

3- سبل تفعيل التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية.

أ- التحديات التي تواجه دول المغرب العربي .

ب- سبل تفعيل التكامل المغاربي لمواجهة هذه التحديات.

أولا: الإطار المفهومي والنظري للتكامل الإقتصادي: يرجع إستعمال مصطلح التكامل الإقتصادي وإنتشاره في العالم إلى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية و بالضبط مع بداية التجربة الأوروبية، لكن كلمة التكامل (Intigration) هي ذات أصل لاتيني يرجع إستعمالها لسنة 1620، في قاموس إكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع

الأشياء لكي تؤلف كل واحد، هذا المعنى يتفق مع المعنى الدارج لكلمة تكامل التي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد.¹

تعرفه الموسوعة السياسية بأنه حالة من التوافق و الإنسجام بين أجزاء و أطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما بحيث تكون خصائص الوحدة غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها.²

أ- مفهوم التكامل الإقتصادي: لم يحط مفهوم التكامل الإقتصادي بإتفاق عام بين الإقتصاديين، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات نظرهم حول الهدف المرجو من التكامل الإقتصادي من جهة ومن جهة أخرى تداخل هذا المفهوم مع مجموعة من المفاهيم كالتعاون و الاعتماد المتبادل و الاندماج ومن بين أهم التعريفات المعطاة للتكامل الإقتصادي نجد:

تعريف **بلا بلاسا Béla Balssa**: يعرف التكامل الإقتصادي على أنه عملية و حالة، بوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمة لدول قومية مختلفة و إذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية للدول الأطراف.³

اما الإقتصادي **ماخلوب Fritz Machlup** فيرى أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفئ للعمل.⁴

ويعز الإقتصادي **المولندي جون تينبرجن Jan Tinbergen** بين نوعين من التكامل الإقتصادي، التكامل السلبي الذي يتطلب إلغاء صور التمييز وكل القيود و العراقيل الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج و حرية الحركة و التدفقات الاقتصادية، أما النوع الثاني فيطلق عليه التكامل الإيجابي الذي يهتم بتغيير الأدوات و المؤسسات الموجودة و يعوضها بمؤسسات و ادوات جديدة من اجل ضمان فعالية آليات السوق.⁵

بناء على التعاريف السابقة نستنتج أن التكامل الإقتصادي ليس بعملية بسيطة بل هو على درجة عالية من التعقيد و الشمول يقصد به بصفة عامة القضاء تدريجيا على الحواجز الجمركية بين عدد من الدول للوصول إلى خلق فضاء اقتصادي مشترك يعود بالفائدة على كافة الأطراف المتكاملة ولضبط مفهوم التكامل الإقتصادي بشكل دقيق يقتضي التمييز بينه و بين المفاهيم المتداخلة معه و من بين هذه المفاهيم التعاون، الإعتماد المتبادل و الاندماج.

يشير مصطلح التعاون إلى مجموعة مكثفة من التفاعلات و الاتصالات في المجالات المختلفة بين طرفين أو أكثر ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا أو دينيا أو عرقيا،⁶ والفرق بين التعاون و التكامل في الكيف والكم معا، فإذا كان الهدف من التعاون هو مجرد التخفيف من أثر العقبات و المشاكل القائمة في العلاقات الاقتصادية بين أطراف التعاون، فإن التكامل الإقتصادي يتضمن إزالة هذه العقبات وحل المشاكل من أجل تعميق العلاقات بين الدول، وعليه فإن الإتفاقيات التجارية الدولية الهادفة إلى تنشيط التبادل التجاري الدولي تقع في دائرة التعاون،

بينما يتم تصنيف إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على أنها خطوة على طريق التكامل الإقتصادي، إذن التعاون هو ذلك العمل الهادف إلى تحقيق نوع من التقارب بين الوحدات الإقتصادية مع المحافظة على مميزات الخاصة، بينما التكامل يهدف إلى إزالة العوائق بينها و خلق كيان إقتصادي موحد، وبهذا يعتبر التكامل أرقى درجات التعاون.

ويشير مصطلح الإعتماد المتبادل إلى حاجة الأفراد والمؤسسات إلى تبادل المساعدات و الخدمات فيما بينهم، وتستخدم هذه العبارة (الإعتماد المتبادل) تميزا لها عن التبعية التي تعني ضمنا أن بعض الدول والمجتمعات تعتمد على دول او مجتمعات أخرى دون أن تكون هذه الأخيرة معتمدة بدورها علنا لأولى أو على غيرها بل متكيفة ذاتيا.⁷ أما الإندماج الإقتصادي فهو أعلى مراحل التكامل الإقتصادي، يتضمن توحيد السياسات الإقتصادية كافة و إقامة سلطة إقليمية عليا و جهاز إداري مسؤول عن تنفيذ السياسات، وفي هذه المرحلة توافق كل دولة عضو على تعليق سلطاتها التنفيذية الذاتية و خضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية.

ب- أشكال التكامل الإقتصادي: يرى بعض الإقتصاديين أن هناك نموذج عام للتكامل الإقتصادي

يتخذ التدرج التالي:⁸

* **منطقة التبادل الحر:** وفيها تلغى القيود الجمركية المفروضة على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء مع إحتفاظ كل دولة عضو بنظامها الجمركي مع بقية دول العالم، ومن الأمثلة على مناطق التجارة الحرة منظمة التجارة الحرة لإمريكا الشمالية (النافتا).

* **الإتحاد الجمركي:** ويعد درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم من خلاله توحيد التعريفات الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية و امثلته إتحاد البنيولوكس بين كل من بلجيكا و هولندا و لوكسمبرغ الذي تم تأسيسه سنة 1947.

* **السوق المشتركة:** وهي درجة اعلى في سلم التكامل الإقتصادي مقارنة بمنطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي، فالإضافة إلى حرية تنقل السلع والخدمات و توحيد التعريفات الجمركية إزاء الدول الغير أعضاء تتضمن كذلك توحيد اسواق كل المنتجات و عناصر الإنتاج، فتحقيق هذه الأخيرة (السوق المشتركة) لا يكون ممكنا إلا إذا اتفقت الدول الأعضاء في السوق على ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية و ليس فقط السياسات الجمركية والمالية.

* **الوحدة الاقتصادية:** درجة أعلى من السوق المشتركة و يقصد بها إدماج إقتصاديات الدول الأعضاء في إقتصاد واحد و ذلك عن طريق تجميع الموارد و العوامل الإنتاجية، المادية والبشرية و توجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد، وتوفير حرية الإنتقال و العمل بين دول الإتحاد المختلفة و تسيير إنتقال رؤوس الأموال و السلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة بقصد زيادة الإنتاج و تنمية الإستثمارات و تكامل العمليات الاقتصادية.

*التكامل الإقتصادي الكلي: وفيه يرقى التنسيق بين السياسات الإقتصادية للدول الأعضاء إلى مستوى توحيد هذه السياسات بما فيها توحيد العملة النقدية لمواجهة تقلبات الدورات الإقتصادية، و يتطلب التكامل الإقتصادي الكلي إنشاء سلطة فوق قومية تكون قرارها ملزمة للدول الأعضاء.

ج-شروط ومقومات التكامل الإقتصادي: تتطلب عملية التكامل الإقتصادي توفر مجموعة من الشروط لتحقيقه و استمرار نجاحه، وهذه الشروط تختلف من تجربة إلى أخرى حسب خصوصية المنطقة المعنية بالتكامل، إلا أن هناك مجموعة من الشروط يمكن الإتفاق عليها كشروط عامة لتحقيقه من أهمها ما يلي:⁹

-التقارب الجغرافي: يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الإقتصادي نظرا لما يوفره من سهولة لإنتقال السلع و الخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية .
-تجانس الإقتصاديات القابلة للتكامل: يجب أن يكون التكامل بين إقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة و قابلة للتكامل .

-التجانس في القيم الإجتماعية والثقافية: فالإقتصاديات التي تكون متجانسة في القيم و النظم الإجتماعية و السياسية و الثقافية قادرة على تحقيق تكامل إقتصادي بسهولة على عكس الإقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة و متماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة.

-توفر الإرادة السياسية: إن غياب الإرادة السياسية بين مجموعة من الدول التي أرادت التكامل فيما بينها يعتبر من أهم اسباب فشل التكامل الإقتصادي.

توافر البنية الأساسية الملائمة من شبكة نقل و مواصلات و إتصالات تتيح سهولة الإنتقال .
-تحقق الأطراف من أن المنافع المترتبة عن بناء التكامل الإقتصادي موزعة عبر المنطقة بشكل متوازن وليس مرتكزة في دولة واحدة أو قطاع معين و طالما أن المنافع مستمرة في التدفق على جميع الأطراف فإن العملية الإقليمية سوف تستمر و تأخذ في الإنتشار.

-وجود دولة محورية أو كما سماها كارل دوتش بدول القلب التي تعمل كمحرك للتكامل الإقليمي .

2-واقع التكامل الإقتصادي لدول المغرب العربي :

أ-تطور مسار التكامل الإقتصادي المغاربي: ظهرت أول تجربة لمسار التكامل المغاربي خلال إجتماع وزراء الإقتصاد لدول المغرب العربي في تونس سنة 1964، أين تم التوصل إلى تشكيل اللجنة الإستشارية المغاربية (CPCM) المكلفة بدراسة مجموعة من المشاكل المتعلقة بالتعاون الإقتصادي، أنبثقت عن هذه اللجنة قرارات مهمة تتعلق ب:¹⁰
-التنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية و سياسات التصدير.

-توحيد السياسات في قطاع المناجم و الطاقة والنقل و الموصلات.

-التنسيق فيما يخص العلاقات الاقتصادية مع مجموعة السوق الأوروبية.

غير ان الهيئة الإستشارية فشلت في اداء دورها وتحقيق الأهداف التي يتطلبها مسار التكامل نظرا لعدم إتفاق الدول المغاربية على صيغة و طبيعة العمل التكاملية المغاربي من جهة ومن جهة اخرى بروز مجموعة من المشاكل السياسية، مشكلة الحدود، ومشكلة الصحراء الغربية، ونتيجة لذلك دخلت دول المغرب العربي في فترة السبعينات سياسة المحاور والتحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي، فتونس و ليبيا أعلنتا الوحدة الإندماجية بينهما في سنة 1974، سرعان ما تخلت عنها تونس بسبب معارضة الجزائر مما خلق نوعا من الجليد بين البلدين، ثم قامت تونس و الجزائر بتوقيع إتفاقية الأخوة والتعاون في مارس 1983، و التحقت بهما موريتانيا. وكان رد فعل ليبيا و المغرب على ذلك تأسيس الإتحاد العربي الإفريقي في أوت 1984 في مدينة وجدة المغربية سرعان ما تفكك في سنة 1986.¹¹

وبعد فشل أول هيكل للعمل المغاربي المشترك أي(اللجنة الإستشارية الدائمة) و حالة المد والجزر التي مرت بها دول المغرب العربي في منتصف السبعينات حتى أواخر الثمانينات عاد الوعي مرة اخرى لذى قادة دول المغرب العربي و تم الإعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي بمراكش سنة 1989، يضم كل من تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، و موريتانيا، أعتبر هذا الحدث بمثابة تحول تاريخي في العلاقات المغاربية، وكانت نشأته إستجابة من قبل دول المغرب العربي لتحاشي اخطار التهميش الناجمة عن التحولات العالمية الجديدة و نمو الإتحادات والتجمعات الإقليمية في كل مكان، يهدف إتحاد المغرب العربي من خلال ميثاق تأسيسه إلى:¹²

-تمتين أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء و شعوبها بعضها ببعض.

-تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.

-فتح سياسة مشتركة في ميادين مختلفة .

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات والسلع و رؤوس الأموال فيما بينها.

أما على مستوى تحقيق التكامل الإقتصادي فقد وضعت إستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة للوصول إلى الوحدة الإقتصادية تعتمد على:¹³

1-إنشاء منطقة التبادل الحر عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل

نهاية 1992.

2- إقامة إتحاد جمركي: و يتم ذلك قبل نهاية 1995، وتهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة بين الدول الخمسة، و وضع تعريفه خارجية مشتركة.

3- إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الإتحاد قبل نهاية 2000، و تهدف هذه المرحلة الوصول إلى الإندماج المغاربي و إرساء نظام واحد للأسواق و إقامة سوق داخلية كبرى موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية، و إلى تحقيق حرية تنقل الأشخاص و الخدمات والسلع ورؤوس الأموال.

4- الوصول إلى الوحدة الاقتصادية و ذلك بتوحيد السياسات و الخطط الاقتصادية على أسس و أهداف مشتركة. ولتجسيد هذه الإستراتيجية وضع بناء مؤسسي تم من خلاله توزيع المهام على هيئات ولجان متخصصة حسب القطاعات، خاصة سنة 1993، حيث تم خلالها إستكمال القاعدة القانونية و الهيكلية لأجهزة الإتحاد. لقد عرفت مسيرة إتحاد المغرب العربي حماسا كبيرا في المرحلة الأولى لسنة 1989، غير أن أهدافه لم تحقق بسبب مجموعة من العوائق و العراقيل.

ب- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لدول المغرب العربي:

يغطي المغرب العربي مساحة تقدر ب: 5.782.140 كلم تشكل ما نسبته 42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي، وتشكل الجزائر وحدها ما نسبته 41% من المساحة الإجمالية للدول المغاربية، تتوزع مساحة المغرب العربي بين خمسة أقطار كالتالي:

الجدول رقم 1: مساحة بلدان المغرب العربي

| البلد | الجزائر | ليبيا | موريتانيا | المغرب | تونس |
|--------------------------|-----------|-----------|-----------|---------|---------|
| المساحة كلم ² | 2.381.741 | 1.759.540 | 1.032.455 | 446.550 | 163.610 |

المصدر: صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية، 1989-2007، الأردن: دار حامد، 2011، ص 76.

ويبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000 كلم، موزعة كما يلي:

الجدول رقم 2: طول الشريط الساحلي لدول المغرب العربي

| البلد | الجزائر | ليبيا | موريتانيا | المغرب | تونس |
|-------------------------------------|---------|-------|-----------|--------|------|
| طول الشريط الساحلي كلم ² | 1200 | 1770 | 754 | 1835 | 1300 |

المصدر: صبيحة بخوش، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي و المعوقات السياسية 1989-2007، الأردن: دار حامد، 2011، ص 76.

هذا الموقع الإستراتيجي لبلاد المغرب العربي التي تتوغل في إفريقيا و تنفتح على أوروبا و تتصل بالشرق العربي جعل منها منطقة إستقطاب حضاري ذو أهمية بالغة على الصعيدين الإقليمي و الدولي من حيث التوازنات و التكتلات الجهوية في مجال العلاقات الدولية.

ويقدر عدد سكان المغرب العربي بحوالي 95 مليون نسمة حسب تقدرات 2015، مما يجعلها تتمتع بطاقات بشرية كبيرة، كما تزخر منطقة المغرب

العربي بثروات طبيعية متنوعة تتمثل في المحروقات و المعادن بالإضافة إلى موارد و ثروات طبيعية وزراعية متنوعة تجعلها مؤهلة لأن تكون كلا إقتصاديا قويا ومتوازنا و الجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الإقتصادية لدول المغرب العربي:

جدول رقم 3: بعض المؤشرات الإقتصادية لدول المغرب العربي

| المؤشرات | البلد | الجزائر | تونس | المغرب | ليبيا | موريتانيا |
|--|------------------------------|----------------------------|---------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------|
| 1-النمو الإقتصادي % | (2015) 3,9 (2016) 3,8 | (2015) 0,8 (2016) 1,0 | (2015) 3,1 (2016) 1,1 | (2015) -6,1 (2016) 2,5 | (2015) 3,1 (2016) 4,1 | |
| 2-الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار) | (2015) 34668 (2016) 28883 | (2015) - (2016) 29146 | - | (2015) 13,553 (2016) 6575 | (2015) 13886 (2016) - | |
| 3-الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار) | (2015) 51702 (2016) 46727 | (2015) - (2016) 41766 | - | (2015) 13,553 (2016) 6487 | (2015) 19480 (2016) - | |
| 4-الإستثمار الأجنبي % ¹⁴ | - | - | - | - | - | - |
| -الإستثمار الوارد: | (2016) 5,0 | (2016) 3,1 | (2016) 7,5 | (2016) 1,6 | - | - |
| -الإستثمار الصادر: | (2016) 0,2 | (2016) 0,1 | (2016) 2,2 | (2016) 1,2 | (2016) 0,1 | |
| 5-معدل التضخم % | (2015) 4,8 (2016) 6,4 | (2015) 4,9 (2016) 3,7 | (2015) 1,6 (2016) 1,2 | (2015) 9,8 (2016) 26 | (2015) 0,5 (2016) 1,2 | |
| 6-معدل البطالة % | (2015) 11,2 (2016) 10,5 | (2015) 15,2 (2016) 15,5 | (2015) 9,70 (2016) 9,4 | (2015) 19,22 (2016) 19,22 | (2015) 11,12 (2016) 11,66 | |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المصادر التالية: (اللجنة الإقتصادية لإفريقيا من الموقع الإلكتروني: <http://www.uneca.org>), (صندوق النقد الدولي من الموقع: www.imf.org), (البنك العالمي من الموقع: www.worldbank.org).

الجدول أعلاه يبين لنا صورة واضحة عن تطور بعض المؤشرات الإقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي حيث تشير الإحصائيات إلى تحسن طفيف في النمو الإقتصادي في تونس و ليبيا إلا أننا نلاحظ إنخفاض في الجزائر و المغرب

و ذلك بسبب إنخفاض أسعار المحروقات بالنسبة للجزائر أما في المغرب فهذا يرجع للجفاف الذي عرفته المغرب العام الماضي.

تختلف دول المغرب العربي من حيث تجارتها إسترادا و تصديرا و تستحوذ الجزائر على النصيب الأكبر من صادرات المجموعة و هذا راجع إلى قطاع المحروقات كما تستحوذ تونس و الجزائر على واردات الإتحاد، و أكبر نسبة من المبادلات التجارية تتم مع الإتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لإستثمار الأجنبي نلاحظ ضعف الإستثمارات الأجنبية في الدول المغاربية مقارنة بمناطق أخرى في العالم في حين الإستثمارات الصادرة تكاد تكون منعدمة و هذا راجع للضعف الإقتصادي الذي تعاني منه البلدان المغاربية.

كما تشير البيانات المتاحة إلى إرتفاع معدل التضخم في بلدان المغرب العربي و هذا راجع إلى غياب سياسات إقتصادية واضحة تحد من هذه الظاهرة، كما نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع معدلات البطالة بشكل كبير خاصة في ليبيا و تونس و هذا راجع إلى عدم الإستقرار الذي تعيشه البلاد.

ج- معوقات التكامل الإقتصادي المغاربي: يمكن تلخيص العوائق والعراقيل التي تعترض مسيرة التكامل المغاربي و تمنعه من البروز كقوة إقليمية فاعلة في:

- المعوقات الإقتصادية: من أهمها:¹⁵

- عدم التجانس و الإختلاف في السياسات الإقتصادية المتبعة من قبل الدول المغاربية بالإضافة إلى تخلف إقتصاديات هذه الدول.

- ضعف المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، على الرغم من وجود مجموعة عوامل للتقارب بينها إلا ان حجم التبادل التجاري فيما بينها يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب فهو لا يتجاوز نسبة 3% من حجم المبادلات وهو ما يعتبر بالتأكيد عائقا أمام قيام التكامل، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية اللازمة للمبادلات التجارية الخارجية مثل الموانئ و السكك و اساطيل السفن و الطائرات علاوة على البيروقراطية المعقدة التي تعرقل سير المبادلات التجارية.

- التبعية الإقتصادية والتجارية للخارج، في مقابل ضعف التبادل التجاري و الإقتصادي بين دول المغرب العربي تبرز تبعية هذه الدول إلى الخارج خاصة الإتحاد الأوروبي، إذ أن ثلثي مبادلات الدول المغاربية تتم معه. بالإضافة إلى هيمنة هذه الأخيرة على الأسواق المغاربية.

2 - المعوقات السياسية: لكن العراقيل الأساسية التي منعت قيام تكامل إقتصادي مغاربي طوال ربع قرن من الإعلان قيام إتحاد المغرب العربي تكمن في الجانب التاريخي و السياسي، فبينما زالت بعض المعوقات الظرفية ما

زالت معوقات اخرى مستمرة حتى الآن، بدأت المعوقات الظرفية بانفجار الوضع الأمني بداية التسعينات في الجزائر ثم ظهرت أزمة لوكربي بين ليبيا و الغرب و بعدها الخلاف السياسي بين أعضاء إتحاد المغرب العربي حول مسار السلام مع الإسرائيلي الفلسطيني.

أما العراقيل التي ما زالت مستمرة تتمثل في:

-إختلاف طبيعة الأنظمة السياسية من حيث التركيب الإيديولوجي وهذا ما أدى إلى إختلاف الرؤى بين هذه الأخيرة حول طبيعة التكامل المراد تحقيقه في المنطقة .

-غلبة الهاجس السياسي على الهاجس الاقتصاد حيث أن إتحاد المغرب العربي بني على أساس سياسي وهذا ما جعله عرضة لأي خلاف سياسي ينشب بين الأطراف المغاربية الخمسة.

-نزاع الصحراء الغربية الموروثة عن التقسيم الإستعماري للمنطقة.

- فقدان الإرادة السياسية عند الزعماء المغاربية لتجسيد المشروع التكاملي في المنطقة، و عدم إستعداد هذه الدول للتخلي عن سيادتها القطرية لصالح إتحاد المغرب العربي، فالإدارة السياسية تعتبر العامل الحاسم في بناء أي كتلة إقتصادية و هذا ما أكدته مختلف التجارب التكاملية في العالم و على رأسها الإتحاد الأوروبي.

-عدم نجاعة وفعالية المؤسسات الديمقراطية الكائنة و انتشار الفساد في مختلف القطاعات الخدمائية والإقتصادية والمالية.

بالإضافة إلى هذا توجد معوقات ترتبط بالبناء المؤسسي لإتحاد المغرب العربي على رأسها إعتقاد قاعدة الإجماع في التصويت أثناء إتحاد القرارات، و هذه القاعدة هي السبب في تعطيل تنفيذ الإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد، حيث تم توقيع 36 إتفاقية منها خمسة إتفاقيات فقط دخلت حيز التنفيذ.¹⁶

ثالثا: سبل تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي لمواجهة التحديات المطروحة على المنطقة:

1-التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية: إن عدم إستقرار الواقع السياسي و الأمني للمنطقة والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها و تطور إقتصاديات المعرفة و التقانة الحديثة و تأثيرات العولمة و مبادرات الشراكة الإقليمية والدولية و تزايد التكتلات الإقليمية تبين بوضوح أن التكامل الإقتصادي المغاربي ضرورة ملحة يتطلب إعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربية. ومن التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية وتفرض ضرورة تفعيل التكامل المغاربي ما يلي:

التحديات الداخلية:

-**تحديات الإقتصادية و الإجتماعية:** و في مقدمتها تحدي التنمية، إذ يعتبر سيمون جريج المسؤول عن قسم المغرب العربي في البنك الدولي أن التكامل المغاربي صار ضرورة حتمية لأن البلدان المغاربية

بتفعيل إنذماجها يمكنها ان ترباح مجتمعة ما بين 3 و 9 مليار دولار سنويا،¹⁷ ويقدر خبراء البنك الدولي بأنه بإمكان كل دولة مغاربية أن ترفع نسبة نموها بـ 2% في حال تحقيق إتحاد إقتصادي، بالإضافة إلى توفير فرص شغل إضافية و تحسين مناخ الإستثمار مما ينعكس إيجابيا على القدرة الشرائية للمواطن.¹⁸

بالإضافة إلى التحديات الإجماعية المتعددة (إرتفاع معدلات الفقر و البطالة التي تعيشها دول المغرب العربي عوامل تفرض بجد التعجيل بإستثمار مختلف الإمكانيات و المقومات الإقتصادية والبشرية المتاحة لتفعيل و تطوير آليات الإتحاد.

-التحديات الأمنية: يمثل تزايد المخاطر الإرهابية في المنطقة وجوارها الإقليمي (منطقة الساحل الإفريقي) منذ ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بدرجات متفاوتة و تنظيم داعش بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي وإنهيار الدولة في ليبيا الذي أدى إلى تزايد تناسل الجماعات الإرهابية المتطرفة، بالإضافة إلى حركة الهجرة السرية نحو أوروبا عبر الدول المغاربية وتوسيع نشاط الجريمة المنظمة العابرة للحدود و تزايد أعداد اللاجئين في المنطقة، تحديات جديدة لم تعد تتناسب و الأنماط السياسية القديمة التي سادت خلال العقود الماضية مما يتطلب وجود انماط بديلة لمواجهة هذه التحديات على أساس من التعاون و التنسيق بين الدول المغاربية .

- التحديات الخارجية: بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي تواجه المنطقة المغاربية وتفرض ضرورة تفعيل التكامل فيما بينها تبرز تحديات خارجية أخرى يمكن حصرها في:

- المنطقة المغاربية توجد في قلب التوازنات الدولية من حيث أنها تمثل إمتدادا حيويا للإتحاد الأوروبي و بوابة رئيسية للقارة الإفريقية و للدائرة الشرق أوسطية، مما جعل المنطقة محطة تنافس قوي بين القوى الكبرى التي ترى فيها خزانا نفطيا و موقعا استراتيجيا فضلا عن كونها سوقا إقتصاديا بإمتياز، وفي إطار التنافس تتنازع الدول المغاربية الخمسة إستراتيجيتان:¹⁹

أولهما قديمة وهي الإستراتيجية الأوروبية التي تتعامل مع المنطقة من منطلق توسيع نفوذها السياسي لتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية من جهة ومن جهة أخرى وضع حد لمعدلات الهجرة المغاربية والإفريقية المتصاعدة اتجاه أوروبا.

والثانية الإستراتيجية الأمريكية التي بدأت تتشكل ملامحها منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي عبر مبادرة "إيزنشتات" 1997، لدول المغرب العربي والتي تهدف إلى إقامة شراكة إقتصادية تنطبق والوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولي من تطوير القطاع الخاص و الإصلاحات الهيكلية و التنافسية و حرية الأسواق.

الهدف من هذه المبادرات الداعية إلى إقامة الشراكات الإقليمية و الدولية إعادة هيكلة المنطقة للتجاوب مع التطلعات التي تخدم مصالح القوى الرافعة لها و هذا يطرح تحدي أمام الدول المغاربية، ويفرض عليها إستحقاقات كبيرة تستوجب ترتيبات مغاربية مشتركة ترشد التعامل وتعظم الاستفادة وتقلل من هدر الإمكانيات والفرص. تحديات العولمة الإقتصادية، منها تحدي التكتلات الإقتصادية الإقليمية التي تفرض سياسات إقتصادية رأسمالية على الدول النامية ومن أمثلة هذه التكتلات الإتحاد الأوروبي و منظمة التجارة الحرة لإمريكا الشمالية النافتا هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجال الإستثمار و التجارة و أنواع التبادل الأخرى، ويرى البعض أن هذه التكتلات عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة وفي نفس الوقت كجدار لمواجهة نمط العولمة السائد أو كوسيلة تتبعها الدول المتخلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة.²⁰

تحديات المنظمة العالمية للتجارة و الإندماج في الإقتصاد الدولي، إذ نجد هناك ثلاثة دول مغاربية وقعت بالفعل على الوثيقة النهائية وتعتبر عضوا في المنظمة العالمية للتجارة و هي تونس والمغرب وموريتانيا، في حين لا تزال الجزائر تتمتع بصفة عضو مراقب تمهيدا لإنضمامها بينما ليبيا لا تزال خارج إطار المنظمة، إن هذا الإنضمام ينجم عنه بعض الأثار و الإنعكاسات التي قد تعترض إقتصاديات المغرب العربي والتي بحكم الأوضاع الحالية لهذه الإقتصاديات يكون أغلبها ذات طابع سلبي يؤثر على الأمن الإقتصادي للدول المغاربية خاصة في ظل المنافسة العالمية وما تتطلبه من قواعد إنتاجية كبيرة.²¹

وبما أن العولمة الإقتصادية كظاهرة لا يمكن إحتواءها أو ردها إلا أنه يمكن مواجهة مخاطرها وتجنب سلبياتها و السبيل يمكن في تطوير العمل المغاربي المشترك و بناء منطقة للتجارة الحرة مغاربية لتعزيز الموارد الذاتية للإقتصاديات العربية بدل من تكريس السياسات القطرية المطبقة .

إذ يبدو اليوم جليا بانه من المستحيل على الدول المغاربية مواجهة تحديات العولمة بما تنطوي عليه من قوى إحتكارية متوحشة بالإعتماد فقط على السياسات الوطنية مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في التكامل المغاربي. وهذا يضاف إلى التحديات المطروحة سابقا.

ب- سبل تفعيل التكامل المغاربي: لقد كان للمعطيات السابقة الذكر الدور الكافي لتجميد العمل التكاملي المغاربي لكن التحديات المطروحة على المنطقة المغاربية تفرض على القادة و الشعوب السعي إلى إعادة تفعيل هذا الكيان كضرورة للبقاء و هذا يتطلب إعتماد سياسات و سبل مختلفة من ذلك العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الإقتصادي تركز بالدرجة الأولى على تطوير التجارة البينية لدول الأعضاء، و تسهيل التبادلات من خلال قيام وحدة نقدية و الإسراع بإطلاق منطقة التبادل الحر، وإلغاء كافة العوائق أمام حركة تدفق السلع والخدمات و

الأشخاص ورؤوس الأموال،²² بالإضافة إلى تبني مقارنة هيكلية تؤدي إلى إدماج الإقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع إقتصادية مشتركة لا تثير الحساسيات السياسية و تكون في نفس الوقت لديها القدرة على إشباع إحدى الحاجيات المغاربية العامة.

إعادة النظر في العديد من النصوص القانونية المنشئة لإطار التكامل للمغرب العربي (إتحاد المغرب العربي)، وإعطائها دفعا جديدا يجعلها تتماشى والتحديات الوطنية والإقليمية و الدولية، ومن بينها التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة وإلغاء مبدأ الإجماع في إتخاذ القرارات و إحلال محله مبدأ الأغلبية.

تجاوز الجدل بين الوطني و المغاربي ذلك أن معاهدة مراكش المنشئة لإتحاد المغرب العربي لا تؤسس لإتحاد فدرالي أو كونفدرالي، و إنما مجرد تجمع بين عدد من الدول تجمعها روابط الدين و التاريخ و الحضارة لمواجهة الأخطار التي تهددها داخليا و خارجيا، بمعنى آخر أن المعاهدة لم تنشئ هيئة فوق وطنية تدوب فيها الكيانات المغاربية وهو ما يبرز إنتهاج كل واحدة منها أسلوبا تنافسيا يعيق مسار التكامل أكثر مما يفيزه، مع ضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد و العمل على خلق علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقاتها المشتركة لأن التكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون وتنميته على قاعدة المصلحة العامة،²³ و لعل تجربة الإتحاد الأوروبي هو خير دليل على ذلك.

وضع القضايا الخلافية جانبا و التركيز على القضايا الإتفاقية، والعمل على خلق تصور مشترك حول البناء المغاربي لأن الإختلاف في التصور يؤدي إلى التضارب في المسالك و اضطراب في التطبيق او فشله، وما فشل محاولات التكامل المغاربي السابقة إلا نتيجة لنقص في التصور المشترك للمنطلقات الضرورية لتحقيق التكامل المغاربي.

الخاتمة

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى أن تفعيل التكامل الإقتصادي المغاربي أصبح من بين الأولويات للإقتصاد المغاربي، إذ لوحظ من خلال دراسة واقع التكامل الإقتصادي في دول المغرب العربي، أن هذا الأخير بدأت مسيرته سنة 1964، هذه المسيرة توجت بإنشاء إتحاد المغرب العربي سنة 1989، إلا ان هذا المسار تم تجميده نظرا لمجموعة من العوائق واجهته على مستويات مختلفة منها إقتصادية، سياسية و مؤسساتية لكن الواقع المعاش يفرض على الدول المغاربية ضرورة تفعيل هذا الأخير لتجاوز التحديات الداخلية والخارجية المفروضة على المنطقة، وتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة و تعزيز القدرات الإنتاجية التي تعطي للدول المغاربية قدرة تفاوضية مع الكيانات و التجمعات الإقليمية الأخرى و خصوصا الإتحاد الأوروبي بوصفه الشريك الرئيسي لها.

كما تم التوصل إلى نتيجة أساسية وهي أن تفعيل التكامل الإقتصادي المغاربي يتطلب مجموعة من التدابير يتوقف تجسيدها على توفر الإرادة السياسية التي تعتبر المحرك المحوري لإعادة بناء التكامل المغاربي وفق الإمكانيات المتاحة

لأن المغرب العربي لا يعاني من نقص الموارد الطبيعية أو البشرية أو الإمكانيات المادية و لكنه يعاني من تشتت هذه الموارد و سوء إستخدامها و تناقض سياسة الإستفادة منها.

وخلاصة أن التحديات التي تواجه المنطقة تفرض على الدول المغاربية إذا أرادت أن تجد لها موقع على الساحة الدولية أن تعيد النظر في سياساتها الإقتصادية و توجهاتها السياسية و إعادة هيكلتها وفق مسار تكاملي إنطلاقا من السياسات الدنيا التي تحظى بإتفاق بين الأقطار المغاربية و صولا إلى السياسات العليا.

الهوامش:

(1) نزيهة مبروك، التكامل الإقتصادي العربي و تحديات العولمة: رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص10.

(2) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1986، ص 779.

(3) بلا بلاسا، نظرية التكامل الإقتصادي، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد، القاهرة، 1964، ص10.

(4) السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظريات والسياسات، ط1، دار الفكر، عمان، 2011، ص83.

(5) نفس المرجع، ص ص 83-84

(6) محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، دار الروافد الثقافية، 2014، ص 19.

(7) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

(8) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الإقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقتصادية البديلة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص ص 63-66.

(9) فلاح خلف الله الربيعي، "التكامل الإقتصادي بين الشروط التقليدية و الشروط الحديثة"، الحوار المتمدن، العدد 2666،

من الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art>
asp?aid=173879.

(10) محمد شكري، " تجربة التكامل الإقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي"، ورقة عمل في المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقيمة الإقتصادية، 2007، ص 4.

(11) عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص 75-76.

(12) معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي:

www.wipo.int/wipolex/regeco_treaties/details.jsp?group-id=24&treaty-id=295.

(13) عوار عائشة، بوتلجة عبد الناصر، "دول إتحاد المغرب العربي و الطريق نحو التكامل"، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد 3، جامعة أدرار، 2014، ص ص 186-187.

(14) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، "تقرير حول الإستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2017، من الموقع الإلكتروني: <http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/02climatesRaport2017>.

- 15) فيصل بلهولي، "إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الإقتصادي في ظل الأوضاع الإقتصادية الدولية الراهنة"، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص ص 188-189.
- 16) نفس المرجع، 189.
- 17) التكامل الإقليمي المغربي، "ما الذي يمنعه وما جدواه"، من الموقع الإلكتروني:
http://www.sasapost.com/the_trade_exchange-between_maghreb.
- 18) عبد اللطيف حناشي، "تفعيل مؤسسات المغرب العربي بين إكراهات الواقع و ضرورات المستقبل"، ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطة الدولية، مارس 2016.
- 19) عبد الله تركماني، "كيفية التعاطي المجدي مع التحديات"، الحوار المتمدن، العدد 249، 2008، من الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155932>
- 20) أحمد عبد العزيز و آخرون، "العولمة الإقتصادية تأثيرها على الدول العربية"، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 86، 2011، ص 71.
- 21) فيصل بلهولي، مرجع سابق الذكر، ص ص 189-190.
- 22) قصري محمد عادل، "معوقات التكامل الإقتصادي أساليب تفعيله"، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 4، 2017، ص 497.
- 23) بخوش صبيحة، إتحاد المغرب العربي بين دوافع التماثل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار حامد للنشر، الأردن، 2011، ص ص 388-389.